سيطرة القوى المهيمنة على العالم النامي بعد انقضاء الحرب الباردة

م. م /عبد الرحمن يوسف عبد العزيز على
قسم العلوم السياسية/ جامعة حلوان/ جمهورية مصر العربية
abdelrahmanyousuf@commerce.helwan.edu.eg

الملخص

ناقشت الدراسة ظاهرة الهيمنة العالمية وما انتجته من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ أدت إلى ارتباط الدول النامية بالقوى المهيمنة وهذا الارتباط أخذ شكل التبعية، وبناءً على ذلك انطلقت مشكلة الدراسة من سؤال جوهري وهو إلى أي مدى يمكن تفسير طبيعة العلاقات التي تربط الدول النامية بالقوى المهيمنة ؟، وإعمالاً لهذه المشكلة يمكن فهم ماهي هيمنة السوق ؟، وما هي التحديات التي تجلبها الشركات متعددة الجنسيات بوصفها احدى مظاهر القوى المهيمنة على الدول النامية ؟، وماهي آثار ممارسة الهيمنة الاقتصادية على مستقبل علاقة الدول النامية بالقوى المُهيمنة؟، وماهي تداعيات مظاهر الهيمنة على أوضاع الدول النامية السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟، وهل تم إحداث تغيرات في نُظم المعلومات بالدول النامية حتى تستطيع اختيار التكنولوجية الملائمة لها والتي تمكنها من تجويد منتجاتها بالشكل الذى يجعلها منافس للقوى المهيمنة ؟، وفى هذا السياق سعت الدراسة لإثبات المقولة البحثية التالية " ان علاقة القوى المهيمنة بالدول النامية تأخذ نمط التبعية نظراً لقدرتها على احكام سيطرتها على جميع الأصعدة بما يمكنها من نشر انظمتها ومنهاجها الهادف لتحقيق مصالحها في المقام الأول . "، وفى ختام هذه الدراسة تم استعراض عدة استنتاجات إضافة إلى الإشارة إلى عدة توصيات ومقترحات بشأن كيفية الحد من ظاهرة الهيمنة ومحاولة تحويل المحن إلى منح فيما لو تفتق لها صناع القرار واتخاذها بعين الاعتبار بما يجعلها أحد العوامل التي يمكن الاستفادة منها وفى نفس الوقت الحفاظ على مقدراتها الوطنية وسيادتها

الكلمات المفتاحية: الدول النامية، القوى المهيمنة، الهيمنة ، التبعية.

The Dominance of the Hegemonic Powers over the Developing World after the End of the Cold War

Assistant Lecturer/Abdul Rahman Youssef Abdel Aziz Ali
Department of Political Science/ Helwan University/ Arab Republic of Egypt
abdelrahmanyousuf@commerce.helwan.edu.eg

Abstract

This research dealt with the phenomenon of global hegemony and the economic, social, and cultural effects it produced. These effects led to a link between developing countries and the dominant powers, and this link took the form of dependency. Accordingly, the problem of the study started from a fundamental question: To what extent can the nature of the relations between developing countries and the dominant powers be explained? In accordance with this problem, it is possible to understand what the dominance of market means? What challenges do multinational companies brings as one of the manifestations of the dominant powers in developing countries? What are the effects of exercising economic hegemony on the future relationship of developing countries with hegemonic powers? What are the repercussions of manifestations of hegemony on the political, social, and economic conditions of developing countries? Have changes been made in the information systems of developing countries so that they can choose the appropriate technology that enables them to improve their products in a way that makes them competitive with dominant powers?

In this context, the study sought to prove the hypothesis that says: "The relationship of the dominant powers with developing countries takes a pattern of dependency due to their ability to tighten their control at all levels, enabling them to spread their systems and approaches aimed at achieving their interests in the first place."

At the end of this study, several conclusions were reviewed, in addition to pointing out several recommendations and proposals regarding how to reduce the phenomenon of hegemony and attempt to transform adversities into blessings if decision makers take these recommendations into consideration, making them one of the factors that enable them to benefit from them in order to preserve their national capabilities and sovereignty.

Keywords: Developing Countries, Dominant Powers, Hegemony, Dependency

المقدمة: –

خضعت كثير من الدول النامية لسيطرة النظم الرأسمالية العالمية المهيمنة في ظل واقع أُعيد فيه تشكيل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في تلك الدول عبر سياسات القوى المهيمنة حتى صبت في صالحها، وهذا أنتج آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ أدت إلى ارتباط الدول النامية بالقوى المهيمنة وهذا الارتباط أخذ شكل التبعية، وبعد الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة الامريكية محل بريطانيا، وبعد انتهاء الحرب الباردة بزوال الاتحاد السوفيتي كانت الفرصة الثانية للولايات المتحدة الامريكية بأن تبسط هيمنتها على العالم، حيث ارادت ان تُمسك بناصية العالم من خلال السيطرة على التكنولوجيا، ولكن في الوقت الحالي لا تتفرد بذلك اللقب فهناك منافسين شرسين لها وعلى رأسهم الصين (François Joseph, 2013,P. 6)، وكما ورد في القائمة التي تم إعدادها في ديسمبر ٢٠٢٠، فإن هناك حوالي ٢٥ دولة أصبحت الآن مهيمنة اقتصاديًا على الساحة الدولية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، الهند، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، البرازيل، كندا، روسيا، كوريا الجنوبية، أستراليا، إسبانيا. السويد، المكسيك، إندونيسيا، هولندا، المملكة العربية السعودية، تركيا، سويسرا، بولندا، بلجيكا، نيجيريا (Caleb silver, 2020)، كما أن تحقيق الهيمنة يتخذ عدة مراحل في سلسلة متصلة الحلقات وهي: تحقيق الأرباح، وتوفير الأمن والسيطرة عليه لتحقيق البقاء والاستمرار، وتوفير مصادر اقتراض، اخيراً الوصول إلى السيطرة على الاسواق العالمية من خلال السيطرة على المؤسسات الاقتصادية المحلية.

وتعد الدول النامية بيئة خصبة لسيطرة القوى المهيمنة نظراً لكونها مصدر للأيدي العاملة الرخيصة، كما انها مصدر للمواد الأولية، واسواق لتصريف المنتجات نظراً لقدرتها على الزام الدول النامية باستيراد حاجاتها من الدول المانحة المهيمنة، إذ انها تعطى باليمين لتسلب باليسار، ونحن في صدد مناقشة هذا الموضوع محل الدراسة سنسلط الضوء على عوامل انتشار الهيمنة، وكيف تم إحكام السيطرة على التكنولوجيا مما أدى إلى حدوث تبعية تقنية، مروراً بالإستراتيجيات التي اتبعتها الشركات متعددة الجنسيات كأحد أساليب الاستعمار الجديد، ثم نتناول فيما بعد ذلك الكيفية التي من خلالها تم سلب الاستقلالية الاقتصادية من خلال عولمة الاقتصاد ودمج الدول النامية ضمن اقتصاد السوق ثم نقوم باستعراض إيجابيات وسلبيات ذلك الاندماج، وانتهاءاً باستعراض آثار ممارسة الهيمنة على الدول النامية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

اهمية البحث:

تتجسد أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على ظاهرة الهيمنة مع توضيح وضعية الدول النامية في ظل هذه الهيمنة، فالواقع يعكس علاقات غير متكافئة على شتى المستويات سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

إشكالية البحث:

تنطلق الاشكالية البحثية من سؤال جوهري وهو إلى أي مدى يمكن تفسير طبيعة العلاقات التي تربط الدول النامية بالقوى المهيمنة ؟، ومن هذا التساؤل يمكن استخراج الأسئلة الفرعية الآتية: –

١) ماهية الهيمنة؟
٢) ما هي التحديات التي تجلبها الشركات متعددة الجنسيات بوصفها أحد مظاهر القوى المهيمنة على الدول النامية؟
٣) ماهي آثار ممارسة الهيمنة على مستقبل علاقات الدول النامية بالقوى المُهيمنة؟
٤) ماهي تداعيات مظاهر الهيمنة على أوضاع الدول النامية السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟
٥) هل سيتم إحداث تغيرات في نُظم المعلومات بالدول النامية حتى تستطيع اختيار التكنولوجيا الملائمة لها والتي تمكنها من تجويد منتجاتها بالشكل الذي يجعلها منافس للقوى المهيمنة؟

فرضية البحث:

ان علاقة القوى المهيمنة بالدول النامية تأخذ نمط التبعية نظراً لقدرتها على احكام سيطرتها على جميع الأصعدة بما يمكنها من نشر انظمتها ومنهاجها الهادف لتحقيق مصالحها في المقام الأول.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجي التحليلي الوصفي والمصلحة القومية .

المبحث الاول: – الاقتصاد خطوة نحو تكريس الهيمنة عالمياً

المحور الأول: الهيمنة (المفهوم وكيفية تكريسه)

اولاً: مفهوم الهيمنة

في البداية لابد من استعراض العوامل التي مهدت لميلاد نظام اقتصادي جديد والذى عن طريقه ولدت عوامل بدورها كرست لمفهوم الهيمنة والتي استطاعت أن توظف العولمة الاقتصادية بشكل

تدخلي يمكنها من ممارسة مزيد من السيطرة والهيمنة على اقتصاديات السوق، ومن ثم التحكم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً واجتماعياً في معظم دول العالم عموماً ودول العالم النامي خصوصاً، ومن ثم فيمكن القول بأن الهيمنة هي الوضعية التي تسيطر فيها جهة على جهة اخرى اضعف منها(إدريس،٢٠٠١، ص ص ٥٨- ٥٩)، ويمكن ان تفرض هذه السيطرة من خلال الاساليب الملتوية، او بسبب التفوق في امتلاك الوسائل الثقافية والاقتصادية اللازمة لذلك، فهذا المفهوم يشير الى الشكل الاجتماعي حيث تفوق طبقه اجتماعيه على اخرى بحكم امتلكها للموارد الاكثر، وهذا ما جعل مجموعة معينة تهيمن اقتصادياً دون اللجوء الى العنف، ومن ابرز مظاهر الهيمنة استغلال مساحة جغرافية وهذا يعد اقتطاع من السيادة، واستخراج الموارد، بالإضافة إلى فرض أيديولوجيات وقيم معينة من أجل إحكام الهيمنة ثقافياً، ومن ثم فإن التبعية هي حالة نشأت عن عملية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة حالياً بالدول النامية بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ، وكانت من نتائج هذه العملية تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة وفقدانها لسيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها وهيمنة دول القلب الرأسمالية ومعها الشركات متعددة الجنسيات على مصير الدول التابعة(مصطفى،٢٠٢٠، ص ص ٧٩- ٨٠).

ثانياً: مفهوم الهيمنة الاقتصادية وعوامل تشكلها

هي خلق سوق عالمية واحدة تقوم على مبدأ التحرير الاقتصادي وحرية التجارة ورفع القيود والحواجز الجمركية، مع بروز دور المؤسسات الخاصة في مجال التفاعل والتعاون الدولي، وهنا تجدر بنا الإشارة الى القوى السوقية الكبيرة والتي_تعني القدرة على الاحتفاظ بالأسعار فوق المستوى التنافسي لفترة طويلة من الوقت ويمكن تعريف الهيمنة الإقتصادية بأنها " مركز قوة اقتصادية تتمتع به شركات تجارية يمكنها منع استمرار اي منافسة فعالة في السوق المعنى، وذلك من خلال اعطائها القدرة على التصرف بطريقة مستقلة الى مدى واضح عن منافسيها وعملائها وعن المستهلكين في نهاية الأمر"(مصطفى٢٠٢٠، ص ص ١١١- ١١٤)، أي ان الشركات المهيمنة تتمتع بقدر كبير من الحرية سواء من ناحية الاسعار والكمية والنوع والابتكارات ....الخ كما أن الشركات المهيمنة لا تسمح للشركات الأخرى بالحصول على حصص سوقية كبيرة .

ومن ثم يمكن القول ان النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد تشكل خاصه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ حيث سادة هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي وهي الولايات المتحدة، وظلت متربعة ومنفردة فوق قمة هرم القوة نظراً لحيازتها من معاير القوة ما لم تحوزه غيرها من الوحدات

الدولية الاخرى، ومن ثم فهي تقوم بمهمة توزيع الأدوار وفرض سياساتها وتتدخل في شؤون غيرها من الدول، بُغية ترتيب البيئة الدولية بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار في قيادة العالم (الهزايمة٢٠١٥، ص ٢١)، وقد ساعد على ذلك عده عوامل **وهي:** –

١– زوال الاتحاد السوفيتي والنظام الدول التي كانت تابعه للمنظومة السوفيتية الى المؤسسات الرأسمالية العالمية.

٢–الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية وبالتالي أصبح العالم قرية صغيره موحدة الى حد بعيد بفعل الثورة التكنولوجية.

٣–بروز مصطلح الخصخصة الذي يرمي لتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

٤– اعاده تشكيل الاقتصاد العالمي على اسس تكنولوجية تتحكم بها الولايات المتحدة الامريكية.

٥–اكتمال الثالوث المهيمن على النظام الاقتصادي العالمي بإنشاء منظمة التجارة العالمية omc عام ١٩٩٥ وبالتالي أصبح لدينا ثلاث منظمات تهيمن على الاقتصاد العالمي وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

المحور الثاني: عوامل انتشار الهيمنة وذرائعها

ان ما ساعد النظم الرأسمالية المهيمنة على التمدد والانتشار عدة عوامل يمكن إيجازها **في النقاط التالية:** –

- انهيار المعسكر الاشتراكي بزوال الاتحاد السوفيتي مما اعطي الفرصة امام النجوم الرأسمالية في الهيمنة على النظام العالمي في شتى المجالات اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً، وسياسياً.
- تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى افريقيا وامريكا اللاتينية، وهنا علينا الا نغفل عن الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في الثالوث الاقتصادي المهيمن الحقيقي على اقتصاديات العالم وهو الذي يتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالإضافة الى الضلع الثالث وهو منظمة التجارة العالمية.

ويمكن توضيح الذرائع التي عبرها تمكنت القوى المهيمنة من تكريس سطوتها على الدول النامية واجبارها على الاندماج في الأسواق العالمية بُغية خدمة مصالحها وذلك عن طريق عدة إستراتيجيات ومنها: –

١- اختلاق مشكلة الديون

حيث استطاعت القوي المهيمنة على السوق من اسقاط الدول النامية في فخ الدين بحيث لا تستطيع سداد الديون المتراكمة عليها السابقة عليها فتدخل في دائرة مفرغه من الديون، وهذا ما يجعلها تخضع لسيطرة القوى المهيمنة فتحركها كما تشاء كما يحلو لها كما لو كانت تحرك عرائس الماريونت(عبد الله، ١٩٨٩، ص١٨٥)، وبالتالي يمكن القول بان القوي المهيمنة على اقتصاديات العالم استطاعت ان تستخدم الديون الخارجية كوسيلة ضغط على الدول النامية، وبالتالي استطاعت ان تجتذبها نحو مجال هيمنتها من أجل مساعدتها على حل تلك الأزمة، وهذا هو جوهر الامبريالية الجديدة (عبد الله، ١٩٨٩، ص١٨٥) .

٢- إبتكار الفضاءات الاقتصادية

ستتم إدارة الاقتصاد العالمي بمركزيه من خلال التعدية وهذا ما يسمى بالفضاءات الاقتصادية فعلم الاقتصاد وما يرتبط به من علاقات ونشاط الانتاج والتمويل والتوزيع والاستهلاك وما يترتب عليها من علاقات وتبادلات وصراعات وعليه فان موضوع الفضاء الاقتصادي هو دراسة التفاعلات وتداخل الترتيبات المعقدة بين الفضاءات الاقتصادية، ومن ثم فإن مصطلح الفضاءات الاقتصادية تم اختلاقه للاستفادة من البلدان التي تنتمى إلى التكتل الاقتصادي وهذا سيؤدى إلى تعميق اندماج الدول النامية بالاقتصاد العالمي اندماجاً تبعياً، ومن ثم يمكن القول بأن إنشاء هذه الفضاءات يندرج تحت اختلاق ذريعة التكامل(الجميلى،٢٠١٣، ص١١٥).

٣- الترويج لمفهوم العولمة الاقتصادية

إن أهم ما يميز عولمة الاقتصاد هي انها تهتم بقانون تضخيم الارباح حتى وإن كان ذلك على حساب الفقراء، وفى ذلك الصدد ظهرت ثلاث تيارات فكرية اختلفت حول موضوع العولمة الاقتصادية فهناك من يرى انها ايجابية وآخرون يرون بأنها سلبية فالجانب الاول يرى ان العولمة شيء حميد حتى وان تنازلت الدول عن جزء من سيادتها وهذا الاتجاه تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية، أما عن الاتجاه الاخر فيري بان العولمة الاقتصادية امر واقع بالنظر إلى التطور العلمي والتقني ولكن هذا الاتجاه يرى أن هذه العولمة قد تضعف من عملية التنمية في الدول النامية، كما أنها تعمل على تحويل الانسان من المفاهيم الاساسية والأيدولوجية الى المفاهيم الاقتصادية القائمة على نظام السوق والربح المادي .

المبحث الثاني: مظاهر الهيمنة الاقتصادية

المحور الأول: – المؤسسات المالية المهيمنة عالمياً

بالنظر بعين تشخيصية يمكن القول بان ابرز مظاهر الهيمنة الاقتصادية هي المؤسسات المالية الكبرى والتي سعت نحو بسط هيمنتها تستخدم شعارات باسم الاعتماد المتبادل ولكن تحمل في باطنها ممارسة الهيمنة وتكريس المزيد من التبعية، هكذا نجد ان الشركات المهيمنة تقوم ببيع منتجاتها بأسعار مرتفعة وهنا اقصد ما يتعلق بواردتها ذات الطبيعة التكنولوجية، كما أن هذه المؤسسات تقوم بوضع اجراءات اكثر إجحافاً عندما تقوم بمنح القروض وتفرض شروط تعجيزية من شأنها احداث تدخل في الشأن الداخلي وهذا يؤدى إلى سلب الارادة السياسية، فمن جانبها تسعى تلك المؤسسات إلى دراسة اوضاع الدول النامية لمعرفة اهمية القروض بالنسبة لها وبحث ما إذا كانت لديها القدرة على التمويل و دراسة امكانية تسديد القروض التي تقدمها لها وهذا يُعد من قبيل التدخل في الشأن الداخلي للدول النامية؛ وبالتالي تكريس مزيد من التبعية، وتعد الشركات متعددة الجنسيات احدى الآليات التي ساعدت على تكريس هيمنتها(Mayrhofer,2015, P. 2)، وما يؤكد ذلك ان هذه الشركات وما تضيفه يمثل قدراً ضئيلاً من القيمة المضافة لقيمة المنتج النهائية؛ وبالتالي يمكن القول بأن الديون الخارجية هي ما يدفع بالدول النامية الى اللجوء الى الاسواق المالية، نظراً لحاجتها الى رؤوس الاموال من أجل سداد تلك الديون؛ وبالتالي تعمل على استنزاف مواردها وتضعف من عملية التنمية بداخلها من خلال توجيه شروط مجحفة في حق الدول المضيفة لها، كما أن وجود استثمار اجنبي كأنك تشاهد مشروعاً جديداً تم تطويره تحت مسمي الخصخصة، إلى جانب ذلك لعبت التكنولوجيا دوراً محورياً في خضم عملية التنمية، نظراً لأن القرن الحالي يوصف باقتصاد المعرفة، وتعد الشركات متعددة الجنسيات الرائدة في عملية نقل التكنولوجيا، حيث تبيع تلك الشركات الى الدول النامية تكنولوجيا قررت هي الاستغناء عنها في الدولة الام لأنها اصبحت تقليدية بالنسبة لها والمدهش انها تبيعها بأسعار باهظة حتى وان كانت غير ملائمة مع ظروف الاقتصاد الوطني، وهذا بطبيعة الامر أدى الى نتائج سلبية تمثلت في مزيد من التبعية والخنوع، لذا يُعد من اهم مؤشرات التبعية التكنولوجية استيراد نتائج المعرفة التكنولوجية دون القدرة على استيراد المعرفة ذاتها التي توجد في قبضة الدول المهيمنة.

كما ان الهدف الأساسي لهذه المؤسسات هو ربط الدول النامية بعجله الاقتصاد العالمي دون اي اعتبار بالمنهج التنموي للبلد المعني (التكريتي٢٠١٠، ص٩٦) من خلال تقديم قروض من أجل إحداث إصلاحات في الهياكل الإدارية والاقتصادية مما يؤدى إلى تأثيرات سياسية، وذلك لأن هذه القروض تمثل ضغط على صناع القرارات السياسية وتكريس مزيد من التدخل الاجنبي في ظل عالم يتميز بالهيمنة، كما أن جوهر الهيمنة على اقتصاد الدول النامية يأتي تحت عدة ذرائع منها حاجة الدول النامية إلى تنمية اقتصادها وتجديده وبالتالي فإن الهياكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدول النامية يتم تشكيلها بواسطة القوى الرأسمالية المسيطرة ولصالحها(سنحونى،٢٠١٧، ص ١٣٠)، ونتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية اتجهت الدول النامية لإصلاح الهياكل الاقتصادية، وذلك بالاتجاه نحو المؤسسات المالية الثلاثة في محاولات منها لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للمساهمة في احداث عملية التنمية بما يساهم في تحسين الوضعية التنافسية للمساهمة في عملية التنمية، وهذا يجعلها عرضة للمشروطية المالية فيما يتعلق بشروط السياسات الاقتصادية الداخلية، وهذه المؤسسات المالية استجمعت كل طاقتها في خدمة اصلاح المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية وهذا الاصلاح في ظاهره احداث تنمية وفي باطنه احداث مزيد من السيطرة والهيمنة وحتى لا ينكشف الوجه الحقيقي لهذه الهيمنة، إذ جاءت الشركات متعددة الجنسيات لتعبر عن اتساع مكاني بعباره اكثر شمولا فان التطورات التي شهدها العالم الرأسمالي تعيد رسم علاقات التبعية بمختلف الوسائل، يُذكر ان هذه المؤسسات تهدف إلى بناء اقتصاد السوق ودمج الدول النامية ضمنه عبر تطبيق سياسات تحرير الاقتصاديات الوطنية الرامي لتهميش دور الدولة مما يؤدى إلى التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية .

وأبرز هذه المؤسسات هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ تتحدد سياسات صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية أولى في رفع سعر الفائدة، وخفض عجز الميزانية، وخفض الدعم، وتحرير الأجور، وتحرير اسعار السلع والخدمات، والتحكم في حجم هذه النقود المتداولة، وخفض عجز الميزان التجاري، بينما تتحدد سياسات البنك الدولي كمؤسسة مالية ثانية في تحرير الأسواق، وتكييف الأسعار، والخصخصة، واصلاح المؤسسات، وتقليص الانفاق الحكومي، وهذه المؤسسات لعبت دوراً بارزاً في الترويج لمفهوم الليبرالية وتقليص دور الدولة اقتصادياً ودمج الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي وممارسه ضغوطا على شتى دول العالم عموماً ودول العالم النامي خصوصاً وذلك من خلال انتهاج سياسه حريه السوق وإقناع الدول النامية بان هذا الاندماج يرفع معدلات النمو ومن ثم

رفع مؤشرات التنمية لكن الواقع يكذب هذه المقولة فالدول النامية من اجل ان تسد ما عليها من التزامات فإنها تستنزف ما لديها من احتياجات ذهب وعملات اجنبية وهذا بدوره يؤثر على مسيرة التنمية بالسلب، بالإضافة إلى ان كافة المؤشرات تشير الى اتساع الهوة بين الدول النامية والقوى المهيمنة، ومن هنا يتضح لنا مدى أهمية الأداة الاقتصادية إذ انها متعددة الأدوار في مجال الهيمنة والتي تتحدد في مظاهر ثلاث هي: المساعدات الخارجية، والسياسات المالية، والعقوبات (*العجمي،٢٠١١ص١٦*).

وهذه المؤسسات المالية تطرح سياسات الاصلاح لخدمة عملية التنمية في الدول النامية تحت شعار الاعتماد المتبادل، بينما الهدف من إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو الرقابة على الصرف بالنسبة للصندوق بينما البنك الدولي مهمته تقتصر على تمويل عملية التنمية، وهذا يعني ان اتفاقية "بريتون وودز" تحولت من نظام نقدي عالمي الى شُرطي مالي على الدول النامية، ولعل أبرز الشروط التي تفرضها هذه المؤسسات على الدول النامية **هي**: -(على،٢٠٠٤)

- إحداث توازن في ميزان المدفوعات لمعالجة العجز.
- توسيع دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام.
- تحرير التجارة.
- تحرير حركة رؤوس الأموال.

المحور الثاني: الشركات متعددة الجنسيات والتحكم في التكنولوجيا

أولاً: - الشركات متعددة الجنسيات آداه للاستعمار الجديد

إن الشركات متعددة الجنسيات تعمل باستمرار على تنمية التخلف في الدول النامية وتعمل على اتباع استراتيجيات من شأنها الابقاء على وضع متخلف بالنسبة للدول النامية؛ ومن ثم تعد هذه الشركات آداه الاستعمار الجديد وهي تعمل على نهب الدول النامية واجبار الدول النامية على اداء مهام كانت تؤديها في ظل الاستعمار القديم حيث سوق مفتوح للاستهلاك وسوق رخيص لتصدير المادة الخام وايضاً مجال لتحقيق الربح الفاحش(Copper Drury 2008,P14)، بالإضافة الى سياسات تعمل على زيادة عوامل التحلل الوطني؛ وبالتالي يمكن القول ان ما جعل ظاهرة عولمة الاقتصاد تتسع وتزداد هو ذلك الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات، حيث تمارس انشطه تتمثل في تدفق الاستثمارات وما يصاحبها من نقل التكنولوجيا وهذا ايضا ادى الى تأكيد ظاهرة العالمية على كافه النواحي اي انه بعباره اكثر شمولا فان الشركات متعددة الجنسيات ادت الى تنشيط

العولمة، إضافة إلى ما تمارسه تلك الشركات من ممارسات لا أخلاقية قد تصل إلى المساس بحقوق الانسان وابرز مثال على ذلك هو استعمال الشركات التي كانت تتولى انشاء الاستادات التي استضافت مباريات كاس العالم في قطر العمال بنظام السخرة، وخلاصة للقول فإن هذه الشركات تمارس تأثيرها من خلال "التنكر في زي" المُعالج لإحداث عملية التنمية ولكن هذا في الظاهر بينما في الباطن هي تريد تكريس مزيد من التبعية والخضوع واختراق الداخل وهذا يعني ان هذه الشركات لا ترتبط بعملية التنمية الفعلية فمن ناحية التطور فهي لا تعمل على تطوير الأنشطة الاقتصادية المحلية (لمزرى،٢٠٢٠، ص١٤٢) .

وتجدر الإشارة إلى تساؤلاً جوهرياً وهو كيف تفكر تلك الشركات المهيمنة حينما تطأ قدمها أرض البلدان النامية ؟، إذ يمكن القول ان هذه الشركات تمارس تأثيرها من خلال التلاعب بالمجتمعات المحلية فهي بصدد إكساب مشروعاتها شرعية اجتماعية وشعبية بداخل تلك المجتمعات المحلية فهي تقدم مجموعة منافع لقيادات المجتمعات المحلية مقابل تنفيذ الوصفة الخادعة التي تحتوى على مجموعة شعارات فحواها ان هذه الشركات تهدف إلى تحقيق تنمية للمجتمع من خلال ما تقوم به من مشروعات تنمية، كل ذلك من اجل تخفيف الضرر الذي تحمله هذه الشركات على تلك البلدان، بالإضافة إلى ممارسة تلك الشركات ضغوطاً على المشرعين وصانعي السياسات العامة وذلك من خلال تقديم دعم للحملات الانتخابية من أجل إدخال نواب تحت قبة البرلمان من اجل تمرير مشروعات القوانين التي ترتئيها تلك الشركات أنها تصب في صالحها، وذلك من خلال اعطاء اموال ورشاوى لوسائل الإعلام المختلفة من اجل التلاعب بالرأي العام والتغني بان هذه الشركات تهدف في المقام الاول لإحداث التنمية في بلادهم، إلى جانب ممارسة هذه الشركات ضغطاً على المؤسسات الاكاديمية من خلال تمويل تلك الجامعات والمراكز البحثية لإجراء بحوث ودراسات تخص مشروعات تقوم بها تلك الشركات حتى يتم تحسين صورة تلك الشركات امام الرأي العام والتخفيف من حدة النقاش حول الآثار السلبية لهذه الشركات، وما يُساعد تلك الشركات المهيمنة من التوغل بعمق في وسط البلدان النامية وترحيب الأخيرة باستقبالها وجود دافعان محثان **أولهما:** هو معاناة تلك البلدان من عدة عوامل تعيق من عملية تحقيق التنمية الاقتصادية ومنها ضعف البنى التحتية وقلة وندرة الموارد البشرية المؤهلة، وهروب رأس المال الى الخارج، إضافة إلى قوة العملات الأجنبية في مقابل ضعف العملة المحلية، **وثانيهما:** الانبهار بقدرات الشركات متعددة الجنسيات على تحقيق معدلات نمو مرتفعة بما يُساهم في عملية التنمية .

ثانياً: – إحكام السيطرة على التكنولوجيا

إن وسائل التكنولوجيا تقع في ربقة الدول المهيمنة، وفي نفس الوقت فان الدول النامية لا تستطيع الحصول على هذه التكنولوجيا بسهولة، فتلجأ الى التمويل الخارجي، وهذا ادى الى اشتعال ازمة الديون الخارجية؛ وبالتالي تفاقمت ازمة التنمية، وهذا ادى بدوره الى زيادة الهوة بين الدول النامية وبين الدول المهيمنة، لذلك نجد ان الدول النامية ليس لديها قاعدة تكنولوجية في نمط الانتاجية، بل تعتمد بالأساس على تكنولوجيا القوى المهيمنة وذلك يرجع لعده اسباب منها: انخفاض معدل الإنفاق على البحث العلمي في الدول النامية، وذهاب معظم الميزانية في تلك الدول الى الاجور والمرتبات؛ وبالتالي عجز الدول النامية عن إنتاج ابتكارات والتوصل الى اختراعات جديدة وصعوبة تحويل تلك الاختراعات بافتراض وجودها الى منتجات خدمية او سلعية؛ وبالتالي نصل إلى نتيجة حتمية وهى ازدياد الطلب على التكنولوجيا في الدول النامية وبالتالي تكريس مزيد من التبعية والإذلال، وبرغم هذا الإذلال توجد معوقات لنقل تكنولوجيا الإنتاج لهذه الدول ومنها: السرية التامة التي تحيط عملية الإنتاج التكنولوجي في الدول النامية، إضافة إلى غياب انظمة معلومات فعالة في الدول النامية، وبالتالي محاولة الدول النامية شراء تكنولوجيا دون ان يكون لديها معلومات عن ما إذا تريد شراءه وكيف تقوم بتوظيفه في خدمة انتاجها الوطني، وبالتالي فهي لا تستطيع اختيار ما يلائمها من تكنولوجيا (عبدالهادى،١٩٨٩،ص٣٣– ٣٧)، كما ان حيازة التكنولوجيا سيرفع من الكفاءة الانتاجية بداخل الدول النامية وبالتالي زيادة المنافسة في الاسواق العالمية وبالتالي يحق للأسواق المحلية الحصول على حصة من الاسواق الخارجية، وهذا على عكس رغبة القوى المهيمنة .

ثالثاً:– التبعية التقنية

ان الإستراتيجية الأساسية للشركات متعددة الجنسيات تقوم على احتكار تكنولوجيا دقيقة و التحكم في الاسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج والتسويق لمنتج او مجموعة من المنتجات(نسراتى،٢٠١٢)، وهذا يعنى تكريس مزيد من التبعية، وبالتالي نخلص إلى أن هذه الشركات هي من يمتلك مفتاح هذه التكنولوجيا وعلى الدول النامية ان تدفع الثمن الباهظ من أجل نقل هذه التكنولوجيا وهذا يؤدي الى تصفية التقنية المحلية، وتفاقم ظاهرة هجرة العقول فنحن اليوم نشهد قدوم هذه العقول والتي كانت تنتمى إلى الدول النامية في يوماً من الأيام يأتي "بلاده الاصلية" متحدثا باسم شركة عالمية، والتحكم في ثقافة المستهلكين من خلال اعادة تشكيل ثقافة وقيم وخلق نوع معين من الوعي، وهذا يظهر جلياً

في الوقت الحالي حيث استطاعت ان تخلق طلباً ليست هناك حاجة الى إشباعه، وهذه الشركات تستخف بعقول ابناء البلاد النامية فهي تقنعهم بأنها تريد تحقيق التوازن الاقتصادي .

المحور الثالث: – آثار ممارسة الهيمنة على الدول النامية

لممارسة الهيمنة تتمثل عدة آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وفيما يلي توضيح تفصيلي لهذه **الآثار**: –(عبد العزيز،٢٠١٠، ص ص ١٣٠ –١٣٢)

أولاً: – الآثار السياسية للهيمنة

١– تآكل السيادة القومية من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية من جانب القوى المُهيمنة ومن مظاهر هذا التآكل.

- مخالفة التشريعات التي تصدرها الدولة المضيفة مثل قوانين الاستثمار.
- رفض الشركات المهيمنة اللجوء للمحاكم التابعة للدولة المضيفة.

٢– ممارسة الضغط على الدولة الام لهذه الشركات المُهيمنة سواء كان هذا الضغط سياسياً أو اقتصادياً حتى تقوم هذه الدولة الأم بدورها بممارسة ضغوط على حكومات الدول التي تعمل فيها تلك الشركات من أجل خدمة مصالحها الخاصة (حمادي، ٢٠٢٢، ٥).

٣–عزل هذه الشركات لدول من خلال العقوبات الاقتصادية والحرمان من المساعدات والقروض، وخير دليل على ذلك ما تم فرضه على إيران والعراق من عقوبات اقتصادية ذات أبعاد سياسية.

٤–التعرض لعمليات اختراق تجسسي لحساب الدول المانحة.

٥– ارتباط المساعدات الخارجية بدوافع سياسية واقتصادية مثل دعم انظمة الحكم الموالية والتهديد بوقف المنح لإجبار الدول على اتباع سياسة ونهج معين.

٦– هذه الشركات لها دور بارز في احداث تغييرات في نظم الحكم فهي تقوم بخلق نظم تحكم لتسهيل عملها وهذا يؤدى إلى وجود اقتصاديات هشة تخدم مصالح تلك الشركات.

ثانياً: – الاثار الاقتصادية للهيمنة

١– من الاثار السلبية لاندماج الدول النامية ضمن العولمة الاقتصادية هي سهولة وسرعة انتقال الازمات الاقتصادية فالدول النامية نتيجة عدم قدرتها على تشكيل تكتل لمواجهة هذه الهيمنة؛ مما يؤدي الى استمرار وقوعها في عجلة الدول المهيمنة وبالتالي استمرار وقوعها في الازمات المالية، وبالتالي كما كانت الدولة خاضعة اقتصادياً كلما فقدت القدرة على الدخول في سباقات تسلح كلما

فقدت القدرة على حيازة قوة عسكرية ضاربة؛ وبالتالي يسهل التحكم في سياساتها(سليم، ١٩٩٨، ص ص ٢٢٨- ٢٢٩) .

٢- هذه الشركات تمنع وجود صناعات وطنية متكاملة؛ وبالتالي يستمر نمط الخضوع والتبعية.

٣- هذه الشركات تقوم بدمج اقتصاديات الدول النامية ضمن اقتصاديات السوق وذلك من خلال تدويل اقتصاديات المحلية لتلك البلدان.

٤- التحكم في الموارد من خلال دمج هذه البلاد النامية في عملية العولمة الاقتصادية.

٥- توسيع الهوه بين الدول المتقدمة والدول النامية.

٦- زيادة العجز في ميزان المدفوعات التجاري.

٧- فقدان القدرة على ضبط وتنظيم الاقتصاد الكلى.

٨- عدم القدرة على سداد الديون والدخول في دائرة مفرغه من المديونيات.

ثالثاً: - الاثار الاجتماعية للهيمنة

١- زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة بما يؤدي الى عدم الاستقرار في البناء الاجتماعي والسياسي داخل الدول النامية.

٢- انتشار ظاهره الفساد والرشاوى وذلك من اجل إفساد السياسة والحكام واجبارهم على قبول شروط أكثر طغياناً على بلادهم.

٣- فرض نمط معيشي وثقافي معين كتكريس نمط استهلاك معين.

٤- تجاهل الثقافة الوطنية.

٥- الانهيار والتقلب والتبعية؛ بالتالي فقدان المناعة الحضارية وبالتالي تستمر عوامل تكريس التبعية (ليلى، ١٩٩٨، ٢٩٤) .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: - الاستنتاجات

في نهاية الدراسة والسعي لإثبات المقولة البحثية التالية "ان علاقة القوى المهيمنة بالدول النامية تأخذ شكل نمط التبعية نظراً لقدرتها على احكام سيطرتها على جميع الأصعدة بما يمكنها من نشر انظمتها ومنهاجها الهادف لتحقيق مصالحها في المقام الأول"، فقد تم التوصل إلى_الاستنتاجات التالية: -

- هذه المؤسسات تستخدم شعارات باسم الاعتماد المتبادل، ولكن في باطنها ممارسة الهيمنة وتكريس المزيد من التبعية، هكذا نجد ان الشركات المهيمنة تقوم ببيع منتجاتها بأسعار مرتفع، وهنا اقصد ما يتعلق بواراداتها ذات الطبيعة التكنولوجية.
- هذه المؤسسات تقوم بوضع اجراءات أكثر إجحافاً عندما تقوم بمنح القروض وتفرض شروط تعجيزيه من شانها احداث تدخل في الشأن الداخلي؛ وهذا يؤدى إلى سلب الارادة السياسية.
- هذه المؤسسات تقوم بدراسة اوضاع الدول لمعرفة اهمية القرض وبحث ما إذا كانت لديها القدرة على التمويل ودراسة امكانية تسديد القروض التي تقدمها لها، وهذا يُعد من قبيل التدخل في الشأن الداخلي للدول النامية وبالتالي تكريس مزيد من التبعية.
- تعد الشركات متعددة الجنسيات أحد اليات التي ساعدت على تكريس التبعية وما يؤكد ذلك ان هذه الشركات وما تضيفه يمثل قدراً ضئيلاً من القيمة المضافة لقيمة المنتج النهائي.
- إن الديون الخارجية هي ما يدفع بالدول النامية الى اللجوء الى الاسواق المالية نظراً لحاجتها الى رؤوس الاموال من أجل سداد تلك الديون.
- مواجهة شروط مجحفة في حق الدول النامية المضيفة للشركات متعددة الجنسيات، فهي تستنزف مواردها وتضعف من عملية التنمية بداخلها ايضاً ليس معنى وجود استثمار أجنبي كأنك تشاهد مشروعاً جديدا، بل قد يعني تطويره تحت مسمي الخصخصة.
- إن التكنولوجيا لعبت دورا محوريا في خضم عمليه التنمية نظرا لان القرن الحالي يوصف باقتصاد المعرفة وتعد الشركات متعددة الجنسيات الرائدة في عمليه نقل التكنولوجيا.
- هذه الشركات المهيمنة تبيع الى الدول النامية تكنولوجيا قررت هي الاستغناء عنها في الدولة الام لأنها اصبحت تقليدية بالنسبة لها والمدهش انها تبيعها بأسعار باهظه حتى وان كانت غير ملائمة مع ظروف الاقتصاد الوطني وهذا بطبيعة الامر أدى الى نتائج سلبيه تمثلت في مزيد من التبعية والخنوع.
- من اهم مؤشرات التبعية التكنولوجية استيراد نتائج المعرفة التكنولوجية دون القدرة على استيراد المعرفة ذاتها التي توجد في قبضة الدول المهيمنة

ثانياً: – التوصيات

في الختام أود الإشارة إلى أن رخاء ورفاهية الامم يتزايد مع تزايد إنتاجها لذا كان لزاماً أن نوصى ببعض المقترحات والتوصيات التي ربما يتفتق لها صناع القرار واتخاذها بعين الاعتبار بما يجعلها

أحد العوامل التي تمكنها من الاستفادة من العولمة الاقتصادية، وفى نفس الوقت الحفاظ على مقدراتها الوطنية وسيادتها، ومن ثم يمكن تحويل المحن إلى منح، وفيما يلى أُقدم مجموعة من التوصيات والتي أرجو أن يتفتق لها أذهان صُناع القرار: –

- ❖ الحد من ظاهرة تدفق رؤوس الاموال الى الخارج، بل استثمارها في الداخل ومن ثم توجيهها نحو العقول؛ وبالتالي امتلاك المقدرة على انتاج تكنولوجيا وعلى اختلاق ابتكارات ومن ثم حيازة القدرة على تحويل تلك الافكار والابتكارات إلى منتجات تستطيع من خلالها احتلال مركز مرموق يمكنها من المنافسة في ظل اقتصاد السوق ومواجهة هيمنة السوق.
- ❖ إعادة هيكلة نظم التعليم وربط التعليم بسوق العمل مع التركيز على نوعية التعليم.
- ❖ وضع قيود على الشركات التي تريد الاستثمار وذلك من خلال تشكيل لجان لديها القدرة التفاوضية العالية لتمحيص بنود اي عقد يتم التوقيع عليه مع تلك الشركات وذلك من اجل المحافظة على السيادة.
- ❖ السعي نحو امتلاك منظومة معلومات تتمكن من خلالها الدول النامية من اختيار التكنولوجية الملائمة لها مع الحرص على إبعاد كل ما يتعارض مع ثقافة المجتمع.
- ❖ تحقيق المعادلة الصعبة وذلك من خلال وضع سياسات اقتصادية تقوم على اسس الدمج بين السعي نحو تحقيق التنمية الشاملة من خلال عدم الاعتماد الكلى على هذه الشركات المُهيمنة وانما التعامل معها على انها عامل مساعد في تحقيق التنمية بحكم أنها توفر التكنولوجية أيضاً التعويل بشكل كلى على أبناء البلد الرامي لتحقيق التنمية من أجل الاحتفاظ بالريادة الوطنية في نفس التوقيت.
- ❖ على الدول المضيفة ان تضع شرطاً يُشعرنا بالسيادة ضمن بنود الاتفاق مع تلك الشركات كأن تقوم بالتحكم في كل مرحلة من مراحل الانتاج.
- ❖ المراجعة المستمرة لتلك الاستثمارات.
- ❖ إعادة النظر البرامج التنموية خاصةً ان البطالة أحد مظاهر الضعف في الدول النامية التي لم يتم حلها، بل أن بقدوم تلك الشركات المهيمنة تفاقمت واستفحلت مشكلة البطالة.
- ❖ سن القوانين التي تساعد على احداث تنميه اقتصادية.
- ❖ اصلاح مشكلات البنى التحتية.

- ❖ استغلال الاختراق الذي تحدثه الهيمنة بالاستفادة من التكنولوجية دون التنازل عن السيطرة الكاملة للدولة.
- ❖ تأهيل وتدريب الموارد البشرية.
- ❖ توعية المواطنين من أجل تشجيع المستهلكين على ان يكونوا أكثر انتقائية لتحسين نمط الاستهلاك والتفكير بعقلانية قبل الشراء.
- ❖ تعزيز القدرة على إنتاج منتجات ذات جودة عالية لمنافسة الشركات المُهيمنة.

المصادر باللغة العربية

١. احمد عبد العزيز، "الشركات المتعددة الجنسيات واثارها على الدول النامية "، مجلة الادارة والاقتصاد، عدد ٨٥، ٢٠١٠، ص ص ١٣٠ -١٣٢
٢. احمد حمادين " تأثير العولمة الاقتصادية على الدول النامية "، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى، نوفمبر ٢٠٢٢، ص ٥
٣. حميد الجميلي، "العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديد"، مجلة منتدى الفكر العربي، المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا ، مجلد ٢٨، عدد٢٠٧، ٢٠١٣، ص١١٥
٤. سناء نسراتى، "مفهوم الجيو اقتصادية"، الحوار المتمدن، ٢ أغسطس ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:- https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=318215
٥. عبد الخالق عبد الله، "العالم المعاصر والصراعات الدولية"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، العدد١٣٣، ١٩٨٩، ص١٨٥
٦. عائشة سنحونى، "الاعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٣٠ .
٧. ليلى حسين السيد وحسن مكاوى ، الإتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار العربية اللبنانية، الطبعة الاولى، ١٩٩٨، ص ٢٩٤
٨. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٨، ص ص ٢٢٨- ٢٢٩
٩. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية.. دراسة فى أصول العلاقات الدولية والإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٥٨- ٥٩ .
١٠. مروة خليل، مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥، العدد ٩، يناير ٢٠٢٠، ص ص ٧٩- ٨٠

١١. محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية :تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، عمان، جامعة العلوم التطبيقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٢١
١٢. *مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من ١٩٨٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأدب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن:٢٠١١ص١٦.*
١٣. مفيدة لمزرى، "شركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، مجلد ٥، عدد١، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٤٢
١٤. مغاوري شلبي علي، " شروط الديون الخارجية"، الجزيرة، تم النشر بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠٠٤، تمت الزيارة بتاريخ ٦ اغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي:- https://www.ajnet.me/٢٠٠٤/١٠/٠٣/
١٥. هيفاء عبد الرحمن التكريتي "آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي"، دار الحامد،٢٠١٠، ص٩٦
١٦. يوسف عبد الهادي، النظام القانوني لعقود نقل التكنولوجيا في مجال القانون الدولي الخاص، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق كلية الحقوق، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٩، ص٣٣، ص٣٣٧

المصادر باللغة الإنكليزية

1. A Copper Drury," Economic Sanctions And Presidential Decisions ", PALGRAVE, MACMILLAN, 2008, p14 .
2. caleb silver, "The Top 25 Economies in the World", 24/12/2020, On Site:- https://www.investopedia.com/insights/worlds-top-economies/
3. François Joseph, "The U.S. Economic Hegemony and The Rise of China", Bachelor thesis in Political Science, Linnaeus University, Department of Political Science, Spring 2013,P 6 .
4. Mayrhofer, Ulrike & Prange, Christiane, " Multinational Corporations (MNCs) and Enterprises (MNEs) ",Wiley Encyclopedia of Management, International Management Journal, Vol. 6, 21 January 2015, P. 2